قوله بعلة ايهام الخ يرجع لفظ ايهام الى تساوي جميع الافراد في تحقق الحقيقة
فيها لا يستلزم ان لا يكون بعضها ترجيح من جهات اخر فالاولى ايهام
الى ترجيح قوله فيها بان حال من في على ان تزيل مع كونه حرفا وايهاما العليل
لذبابا والمبالغة الحمل على الجميع واغراق ايهاما لان قوله فلان يعطي
اخا يفيد ايهاما للمبالغة لا ايهاما اعلى والوهم التفرقة بانه قصد بفعل
لا اعطاء عام ان يكون اعصد معروفا لا لقوله ان يقدر اعصد منكم او على
تقدير كونه معروفا لا لعلة على الاستغراق لانه اذا عاد اليه عند عدم قرينة
البعضية والحقيقة من حيث هي واحتمال عدم جميع الاعطاء عنه عادة
يصلح قرينة للبعضية قوله لان ما ذكره من الحصر يريد ان جميع الحصر
مما لا يشهد به عقل ولا نقل ولا يخفى فيه ان حمل الكلام على التعميم يفيد
حصر المسند على المسند اليه وان الشيخ عبد القاهر وان نحا جاز له وهما لان
تقديم المسند اليه المظهر يفيد حصر المسند اليه عليه فلا يكون فلا يكون قصر المسند
على المسند اليه لهما مما لا يشهد به عقل ولا نقل لانه لم يحكم بان كل واحد
القهر مما لا يشهد به عقل ولا نقل على انه يمكن ان يقال امر الله تعالى
وان كان بعيدا قوله بل لا يصلح الزمان الا واحد قوله وان فرض قل زمان في الوجود
ايضا لا يمكن ان تعلق جميع افراد الفعل بمفعول واحد وفي هذا الكلام لان ان
الى

الى دفع ما قيل قصد العموم في الفعل يستلزم قصد العموم في المفعول قوله لان تعلق
المشية بالبكاء النظر غريب يرد عليه انه لو كان ذكر المفعول في البيت لغرابة تعلق المشية
به لوجب ذكرها هو منشأ الغرابة اي تعلق ان تعلقها بنفس البكاء ليس بغريب
قوله فلا يعلم تقييد اي عدم حذف المفعول لعدم الحذف للغرابة قوله لا يقال لا
نسلم ان جوابه من جانب الغرابة قوله وهو مجاز عن تلزم حقيقة لا مرام الطلب
والايجاب والاباحة وتقدير حكم لا يرجع الى تعلق قرينة مانعة عن ارادته فهو مجاز
عن تمكينهم من الاعلاق ان الايجاب يقتضي تمكن المأمور من الفعل وقدرته عليه
سلامة الآلات والاسباب قوله متعلق بعضهم يوهم ويحتمل ان يتعلق بقوله يرد
اليه قوله لان دفع من السامع هذا الوهم وقصور في نفسه من اول الامر لا
ان قوله اصد يتوهم قبل ذكر ما بعده يشعر بانه متعلق بعضهم توهم ولعله لهذا
جعل الشارح متعلق توهم اولا انه اقرب حتى لم يرجح الجواز تعلقه بقوله دفع قوله
لانه لو ذكره لكان يقال قد سبق انه يوضع المظهر موضع المضمر لا يريد عوده اليه كما في قوله
تع وبالحق انزلناه وبالحق نزل فيجوز ان يذكر المفعول بعد ما ذكره مرارا اولا
على خلاف مقتضى الظاهر اظهارا للكمال العناية بوقوعه عليه بحيث عرف بمثل ما لكونه عليه
تحذيرا عليه ان احتمال هذه النسبة في هذا العلم مما لا ينبغي ان يلتفت اليه